أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول شمال إفريقيا –الجزائر، تونس، المغرب– (2000–2017)

The Impact of Governance on Economic Growth: A Case Study of North African Countries -Algeria, Tunisia, Morocco- (2000-2017)

بوراس بودالية [1] *، قدودو جميلة [2]

[1] مخبر البحث MELSPM كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت (الجزائر)، bouras.boudaliya@univ-aintemouchent.dz

[2] مخبر البحث MELSPM، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت (الجزائر)، guedoudou.cuat@gmail.com

الاستلام: 2021/04/28 النشر: 2021/08/15

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة التي تربط الحوكمة والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا(الجزائر، تونس، المغرب). التي اعتمدت على بيانات إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي كمتغير تابع ومقياس للنمو الاقتصادي لدول العينة، وعلى بعض مؤشرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة وذلك باستخدام *Panel- VECM*، وقد توصلت الدراسة إلى وجـــود أثر ايجابي على المدى البعيد بالنسبة لمؤشرات الحوكمة المدروسة على النمو الاقتصادي، حيث استندت الدراسة على أن النمو الاقتصادي يزيد ويتطور كلما تحسنت مؤشرات الحوكمة، وخلص البحث أن مؤشرات الحوكمة المدروسة لا تسبب في النمـــو الاقتصادي بالمدى القصير وإنما فقط بالمدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، نمو اقتصادي، مؤشرات الحوكمة.

رموزjel: G 34، O 40.

Abstract:

This study aimed to find the relationship between governance and economic growth in North African countries (Algeria, Tunisia, Morocco). Which relied on GDP data at constant prices of the US dollar as a dependent variable and measure of economic growth for the sample countries, and on some indicators of governance as independent variables using Panel- VECM, and the study has found a positive impact in the long run with regard to the indicators of governance studied on economic growth, where The study was based on the fact that economic growth increases and develops whenever the governance indicators improve, and in the end the research concluded that the studied governance indicators do not cause economic growth in the short term but only in the long term.

Keywords: governance, economic growth, indicators of governance.

(JEL) Classification : G34 ،O40.

***المؤلف المراسل**

1. مقدمة:

زادت أهمية النمو الاقتصادي في عالمنا المعاصر عموما في الدول النامية وخصوصا في الدول العربية، حيث تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية تتمثل في انخفاض دخولها الوطنية والفردية وانخفاض الإنتاجية في ميادين الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلي سوء استغلال الموارد المتاحة وضعف مستوي المعرفة التقنية والتكنولوجية، وانتشار البطالة، والتبعية الاقتصادية الخارجية، وارتفاع المديونية وغيرها من الأزمات الأخرى، ولهذا لازلت تحتل قضية الاهتمام بالنمو الاقتصادي الأهمية الكبرى باعتبارها الخيار الرئيسي والأمثل للتخلص من هذه الأزمات المختلفة. ورغم هذه الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لتحقيق نمو اقتصادي إلا أنه لم ينعكس بصفة ملموسة في تحسن المؤشرات الاقتصادية وفقا لتطلعاتها، بل بقيت معظم الدول العربية تعاني من مستويات معيشة متدنية ومعدلات نمو منخفضة. فتطلب الأمر البحث في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكيفية عمله فأصبحت طريقة وأسلوب الحكم في قفص الاتهام نظرا لما آلت إليه نتائج السياسات الاقتصادية في هذه الدول.

وفي العقدين السابقين ساهمت مجموعة من المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في فحص وتشخيص سبب كل هذه الأزمات الاقتصادية، وقد تبين لها أن تقديم القروض والمساعدات لتلك الدول لتحسين مستويات التنمية بها غير كافية لتحقيق ذلك، وأن ندرة الموارد ليست فقط ما تعاني منه بعض هذه الدول من مشاكل. فسوء التسيير وهيمنة الفساد على المؤسسات الحكومية وضعف الأنظمة القانونية وغياب الشفافية في إدارة وتسيير موارد الدولة هو المشكل الرئيسي الذي وجب القضاء عليه لضمان تحقيق نمو اقتصادي في هذه الدول، ومن هذا المنطلق جاءت الدعوة إلى إرساء مبادئ الحوكمة الجيدة التي تهدف إلى الإدارة الجيدة للموارد وضمان الاستغلال الأمثل لها، واتخذت منذ ذلك الحين أهمية بالغة.

1.1. **إشكالية البحثية:** سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة 2000-2017؟

2.1. فرضية الدراسة: وللإجابة على هذه الإشكالية تم بناء الفرضية التالية:

وجود أثر إيجابي لمتغيرات الحوكمة في عملية النمو الاقتصادي على دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) في الفترة 2000-2017

3.1 أهمية الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحوكمة وكذلك تحديد وتقييم طبيعة الأثر المحتمل لتطبيق مبادئ الحوكمة على تطورات معدلات النمو الاقتصادي على دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة من 2000 إلى 2017، وهذا باستخدام Panel- VECM

4.1. أهداف الدراسة:

إن متغيرات الحوكمة الجيدة تعتبر من الركائز الأساسية التي يجب أن تتضمنها السياسات الاقتصادية المحفزة للنمو والتنمية الاقتصادية على حد سواء وبالنظر إلى الأهمية البالغة لمتغيرت الدراسة والمتمثلة في المؤشرات المفسرة للحوكمة (مؤشر السيطرة على الفساد، مؤشر جودة التشريعات، مؤشر سيادة القانون) والنمو الاقتصادي تبرز أهمية الدراسة والتي نذكر منها:

- معرفة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي؛
- والوقوف على مدى مساهمة الحوكمة في الرفع من اجمالي الناتج المحلي في الدول قيد الدراسة.

5.1. الدراسات السابقة:

تستند الدراسات التجريبية التي تختبر العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي إلى نتائج النماذج القياسية المستخدمة والتي تعتبر المرجعة الرئيسية في اختبار طبيعة هذه العلاقة، لذا سوف نستعرض بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي.

- **دراسة صغيري سيد علي** (2020) بعنوان "**أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996-2017)**". حيث تناولت الدراسة تأثير الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في 13 دولة عربية باستخدام نماذج بانل السكن، خلال الفترة (1996-2017)، وأظهرت النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة على أن للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. أما فيما يخص مؤشر فاعلية الحكومة ومؤشر الاستقرار السياسي فهما لا يؤثران على النمو الاقتصادي بشكل

معنوي حسب نتائج الدراسة. ومؤشر التعليم عن بعد يعد من المتغيرات المهمة التي تؤثر في النمو الاقتصادي في الدول العربية.

- **دراسة** Wisam Adnan Samarah (2018) بعنوان " The Effet of Gouvernance on Economic Growth in Palastine" تناولت هذه الدراسة العلاقة التي تربط الحوكمة بالنمو الاقتصادي الفلسطيني وتم إجراء تحليل السلاسل الزمنية لتقييم تأثير الناتج المحلي على كل معيار من المؤشرات الستة للحوكمة، وتبين أن جميع المتغيرات كانت مستقرة، في حين وجد أن هناك تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي وفعالية الحكومة، والسيطرة على الفساد، وحرية التعبير والمساءلة. ومن بين نتائج الدراسة أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة فعالية الحكومة والسيطرة على الفساد وبالنسبة إلى حرية التعبير والمساءلة، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى نقصان في هذا المعيار؛
- **دراسة شقبقب عيسى وعدلي إبراهيم** (2016) بعنوان **الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر**، حيث تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر ولفترة زمنية طويلة نسبيا (1996-2013)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من المؤشر التجميعي للحوكمة (تم بناؤه من خلال المؤشرات الفرعية التي يصدرها البنك الدولي) والنمو الاقتصادي (معبر عنه بالناتج الفردي) إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جدا (قيمة المرونة طويلة الأجل 0.003)، لكن رغم ضعف هذه العلاقة إلا أنها أكبر بعشر أضعاف من المرونة قصيرة الأجل، كما بين اختبار جرونجر للسببية وجود علاقة تأثير في اتجاه واحد وهو من الحوكمة الجيدة نحو النمو الاقتصادي وليس العكس؛
- **دراسة كروش صلاح الدين** (2014) بعنوان **الحوكمة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة الجزائر وعينة من الدول في الفترة (1996-2012)**، تناولت هذه الدراسة التعريف بالحوكمة وأبعادها الستة ومدى تأثيرها في النمو الإقتصادي في الجزائر وعينة من بعض الدول المختارة، وذلك في ظل تطور الاقتصاديات نحو الاقتصاد المعرفي كون الحوكمة والنظام المؤسسي هي أحد أعمدة اقتصاد المعرفة وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول التي حققت نتائج متقدمة في مجال الحوكمة وإدارة الحكم الراشد قد حققت مستويات مرتفعة في مؤشر

اقتصـــاد المعرفـــة والنمـــو الاقتصادي، وأن جميع دول المنطقة (العربية والأفريقية) بصفة عامة لازالت بعيدة عن مؤشر الحوكمة مقارنة بدول العالم المتقدم.

2. التأصيل النظري للنمو الاقتصادي والحوكمة:

يعتبر كل من النمو الاقتصادي والحوكمة مصطلحان حديثان نسبيا في التاريخ البشري وفي هذا المحور سيتم التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من النمو الاقتصادي والحوكمة.

1.2. مفهوم النمو الاقتصادي:

تعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدا حيث كانت مركز العديد من البحـــوث الأكاديمية التي اهتمت بالأسباب والعوامل التي تؤثر على النمو اقتصادي للدول إمـــا بالإيجـــاب أو الســـلب وكيفية قياسه، وفيما يلي سيتم التعرض إلى ماهية النمو الاقتصادي

1.1.2. تعريف النمو الاقتصادي:

لقد تطرق الاقتصاديون الحكومات والمنظمات العالمية والهيئات الدولية في تحديد معنى النمو الاقتصادي من جوانب عديدة كل حسب الزاوية المنظور منها، نذكر منها مايلي:

أ. النمو الاقتصادي هو عبارة عن العملية التوسعية التي تمس الجانب الإنتاجي خلال فترة معينة من الزمن مقارنة بسابقتها من الفترات في الأجلين القصير والمتوسط[1].

ب. هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة[2].

ج. الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومـــدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت دلالة نمو الناتج القومي والعكس صحيح[3].

د. النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة كمية في الأساس، وهو يعبر عن الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني[4].

ه. يعبر عن النمو بالزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن كما يعتبر الناتج المحلي الإجمالي GDPهو أفضل مقياس لهذا الإنتاج[5].

2.1.2. أنواع النمو الاقتصادي:

بما أن النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو وهي[6]:

أ. النمو الطبيعي: وهو نمو تاريخي حدث بالانتقال من مجتمع الإقطاع الى مجتمع الرأسمالية.

ب. النمو العابر أو غير المستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، بل هو ناجم عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. حيث يمثل هذا النمط من النمو حالة الدول النامية.

ج. النمو المخطط: وهو نمو ناجم عن عمليات التخطيط الشاملة، إذ ترتبط فعاليته ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وفعالية التنفيذ والمتابعة وبواقع الخطط المرسومة. كما يعد نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد؛ وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

2.2. مفهوم الحوكمة:

أصبحت الحوكمة Governance من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997، وأزمة شركة إنرون Enron والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وكذلك أزمة شركة وورلد كومWorldcom الأمريكية للاتصالات عام 2002. وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى ماهية الحوكمة.

2.2. 1. تعريف الحوكمة:

تم اعتماد مفهوم الحوكمة في أدبيات مختلف المؤسسات الدولية المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولقد اختلفت تعاريف الحوكمة ما بين هيئات وباحثين نظرا لتعدد أبعادها ومن أبرزها نذكر ما يلي:

أ. مؤسسة التمويل الدولية (IFC): "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"[7].

ب. لجنة كادبوري (Cadbury) سنة 1992: "هي النظام الذي بمقتضاه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها"[8]، " Corporate Governance is the System by which companies are Directed and Controlled"

ج. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED): "مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف الأخرى التي لها اهتمام للمؤسسة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح المؤسسة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول المؤسسات بكفاءة وفعالية"[9]؛

د. البنك الدولي (WB) سنة 1992: "الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية"[10]؛

ه. أما في الجزائر فقد أطلق مصطلح الحكم الراشد على حوكمة الشركات وقد عرفه ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر: "يعتبر تلك العملية الإدارية والتطوعية للمؤسسة من أجل إدخال المزيد من الشفافية والصرامة في تسييرها وإدارتها ومراقبتها"[11].

إذن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

2.2.2. أبعاد الحوكمة:

يمكن تقسيم أبعاد الحوكمة إلى[12]:

أ. البعد السياسي: ويتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، وهذا باعتبار الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي على التفاعل الإيجابي وتعاونهم وسعيهم إلى خدمة الصالح العام، ولا يكون إلا إذا عملت الدولة بشكل أساسي على تحقيق ديمقراطية فعالة؛

ب. البعد الاقتصادي والاجتماعي: ويتمحور هذا البعد في اهتمامه بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد والشفافية، كما يعد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا للتدقيق المستمر للمعلومات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية بكل شفافية. أما البعد الاجتماعي فيتجسد في تحقيق العدالة التوزيعية، ورفع المستوى المعيشية والقضاء على الفقر؛

ج. البعد الإداري: ويرتبط بالتسيير العقلاني والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع وهذا بتطبيق اللامركزية، كما أن ترشيد الإدارة العامة وتأمين استمرارها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها.

2.2 .3. مؤشرات الحوكمة

إن تعدد مفاهيم الحوكمة بين الجهات والمنظمات المفسرة لها، جعل من معاييرها ومؤشراتها وآلياتها تتباين بحسب أهدافها. فتقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية لمصطلح الحوكمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير الأساسية والبنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز على المعايير الإدارية كل مؤسسة متخصصة في نوع معين من المعايير، ونظرا لكون مفهوم الحوكمة مرتبط بدراسات كل من Kauffman وآخرون في 2004 في البنك الدولي الذي حدد طرق قياس درجة الحكم بستة معايير للحوكمة على مستوى الدول، وفي هذا الصدد يقترح Kauffman وآخرون في البنك الدولي ستة مؤشرات لقياس الحوكمة في دولة ما أو مؤسسة ما، حيث أن كل مؤشر يأخذ قيمة ما بين (–2.5) و (+2.5) تسمح بوصف نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال معين، ومؤشرات الحوكمة هي كالتالي[13]:

أ. مؤشر السيطرة على الفساد Control of Corruption (CC) : يقيس إلى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد والتحكم فيه في بلد ما، إلى جانب معرفة مدى سلطة معرفة المواطنين على محاسبة المسئولين عن إعداد السياسات الحكومية عن أخطاء المرتكبة من قبلهم، بالإضافة إلى مراقبة أداء عمل الحكومة؛

ب. مؤشر المشاركة والمساءلة Voice and Accountability (VA): يعكس ويقيس المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، ورســـم السياسات الحكومية.وقياس مستوى الإعلام والإفصاح عن المعلومات لدى الدول والمؤسسات؛

ج.مؤشر سيادة القانون Rule of Law (RL) : يقيس قيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل عادل؛

د. مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها Regulatory Quality(RQ) : يقيس مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة؛

ه. مؤشر الاستقرار السياسي Potical Statbility and absent of violance(PS) : يعكس هذا المؤشر الاستقرار السياسي الذي يسود دولة معينة؛

و. مؤشر فعالية الحكومة Government Effectiveness(GE) : يقيس هذا المؤشر فعالية الحكومة أي نوعية الخدمات العامة، وكفاءة جودة الخدمات المدنية، واستقلال الإدارة ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط والممارسات السياسية.

3.2. علاقة الحوكمة بالنمو الاقتصادي:

تسعى معظم الدول إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الخاص به من خلال تفعيل آليات الحوكمة ودمجها كمتغيرات أساسية مع باقي متغيرات الاقتصاد الضابطة والمحددة لسبل وكيفيات التقدم والرفع من معدلات النمو.

2. 3. 1. الحوكمة كمحدد للنمو الاقتصادي:

لقد تغيرت أفكار الاقتصاديين حول محددات النمو بسبب الاختلافات الكبيرة لهذه المعدلات في مختلف دول العالم، فأصبحت العوامل الكلاسيكية أو التقليدية لا تفسر النمو لوحدها بل هناك أسباب أخرى سميت فيما بعد بالعوامل الحديثة المسببة للنمو ومن أبرزها نجد الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الرأسمال البشري والحوكمة الجيدة.

فالدول المتقدمة نجد ظروفها السياسية ذات استقرارية جيدة وهي دافعة إلى الحوكمة الجيدة، انعكست بالإيجاب على مستويات التنمية ومعدلات النمو لديها في كافة الجوانب (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية...) كما أن معظم المنظمات الدولية على غرار الأمم المتحدة والتي أشارت في العديد من تقاريرها إلى إرساء الحوكمة الجيدة والقضاء على الفساد في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية لأنه يعرقل جهود التنمية.

2. 3. 2. أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي:

أظهرت البحوث في شكلها العام إمكانية تحقيق معدلات تنموية أكبر بكثير عند انتهاجها سياسية حوكمة جيدة كأحد محددات النمو الاقتصادي، ففي تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) تبين أن الهوة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دول المنطقة والدول الأفضل أداء حول العالم يعود إلى الهوة المستمرة في نوعية الحوكمة، فالحوكمة الضعيفة تديم الهوة في التنمية[14]، وأضاف نفس التقرير أن ضعف الحوكمة في المنطقة ساهم في ضعف النمو إذ لم يتجاوز متوسط النمو الاقتصادي السنوي

للفرد بها منذ عام 1980 معدل 0.08%، أي أقل من المعدل حتى في دول جنوب الصحراء الإفريقية، وبالتالي فرغم الاتفاق على وجود علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية واعتماد مبادئ الحوكمة الجيدة، إلا أن هناك جدل بين العلماء والمنظمات المالية الدولية فيما يخص تبني مبادئ الحوكمة الجيدة من قبل الحكومات هل يؤدي إلى النمو الاقتصادي أم العكس؟. بينما قد تتسبب الحوكمة الضعيفة في إعاقة النمو في نظام كان ليتسم بالنشاط، هذا الطرح الذي برز ضمن التحولات النظرية التي شهدتها النظرية الاقتصادية التي أسست لقواعد الاقتصاد المؤسسي الجديد (New Institutional Economics) من خلال تزايد الاهتمام بالجوانب المؤسسية، الذي يرتكز على أن المؤسسات ونوعية الحوكمة تحدد أداء الاقتصاديات الوطنية. وقد كان من بين أن المؤسسات الفعالة يمكن أن تحدث فرقا في نجاح الإصلاحات في السوق.

وأكد (يحياوي) أن المؤسسات هي واحدة من أهم عوامل محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، فعمله كان مصدر إلهام قاد وكالات التنمية منذ تسعينيات القرن الماضي إلى تحويل اهتمامهم من القضايا الاقتصادية التقنية نحو اهتمامات أوسع، ما تجلى في الدراسات التجريبية التي حاولت التأكيد على العلاقة الإيجابية بين الحوكمة والأداء الاقتصادي عموما من خلال تقديم مجموعة واسعة من مؤشرات تعكس جودة المؤسسات ومؤشرات للحكم على الحوكمة في البلدان. كما أكد على أن عناصر الحوكمة (ممثلة من خلال ست متغيرات تتعلق بالمؤشرات العالمية للحوكمة WGI، وخمس متغيرات تتعلق بالدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG) توفر بيئة مواتية لتشجيع النمو، تم اختبار العلاقة من خلال نموذج نمو داخلي لـــ 89 دولة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2006 [15].

وفي دراسة تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة على النمو أجرى كل من (Kaufman & Kraay) دراسة على منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال الفترة من 1996 إلى 2002 وخلصا إلى أن هناك علاقة قوية بينهما وأن كل عنصر من عناصر الحوكمة الجيدة يؤثر بشكل مختلف على النمو الاقتصادي[16].

3. دراسة قياسية لأثر الحوكمة على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقا (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة 2000-2017:

في هذا الجزء سنختبر أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) للفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2017 وهذا باستخدام ، Panel- VECM حيث تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال ICRGادليل المخاطر القطرية الدولية.

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي مقاس بإجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

❖ المتغيرات المستقلة: سيتم الاعتماد على ثلاثة مؤشرات مفسرة للحوكمة وهي كالتالي:

- مؤشر السيطرة على الفساد CC: وهو مؤشر يقيس مدى قدرة السلطة العامة في السيطرة على أصحاب المصالح الشخصية وفي محاربة البيروقراطية.
- مؤشر جودة التشريعات RQ: يعبر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنظيمات وتنفيذ سياسات فعالة وقادرة على الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.
- مؤشر سيادة القانون RL: وهو يقيس مدى الالتزام بالقوانين ومدى وجود ثقة المتعاملين في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الجهاز القضائي.

1.3. اختبار جذر الوحدة UNIT ROOT: لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة سيتم الاستعانة باختبارIPS بحيث:

- ✓ H0: وجود جذر وحدة أي سلسلة غير مستقرة ؛
- ✓ H1: غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

الجدول رقم (01): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عند المستوى		عند الفرق الأول
	النموذج	prob	prob
GDP	الاول	0,2709	0,0366
	الثاني	0,9963	0,0004
CC	الاول	0,1211	0,002
	الثاني	0,0096	0,0331
RL	الاول	0,3200	0,0147
	الثاني	0,4655	0,0404
RQ	الاول	0,5682	0,0028
	الثاني	0,5398	0,007

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات لم تستقر عند المستوى في النموذجين لأن prob كانت أكبر من 5 بالمائة لجميع المتغيرات المدروسة، لهذا قد تم أخذ الفرق الأول لها لجعلها خالية من جذر

الوحدة وهذا ما توضحه قيمة الاحتمال التي كانت أقل من 5 بالمائة إذن المتغيرات مستقرة. وبالتالي نستنتج إنها متكاملة من الدرجة الأولى.

2.3. اختبار علاقة التكامل المتزامن Johanson Fisher: بما أن متغيرات الدراسة كانت متكاملة من الدرجة الأولى سنقوم إذن باختبار وجود علاقة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة.

- ✓ H0: لا يوجد علاقة تكامل متزامن؛
- ✓ H1: يوجد علاقة تكامل متزامن.

الجدول رقم (02): دراسة التكامل المتزامن Johanson Fisher

الفرضية	Fisher Stat.*		Fisher Stat.*	
	(from trace test)	Prob	(from max-eigen test)	Prob
None	25,21	0.000	11,96	0,0176
At most1	16,23	0,0027	8,648	0,0705
At most2	11,39	0,0225	5,001	0,2872
At most3	16,94	0,002	16,94	0,002

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الملحق رقم01.

كما نلاحظ من الجدول أن قيم الاحتمال بالاختبار الأثر أقل من 5 % وهذا ما يدل على وجود علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات الدراسة، أما عن اختبار القيمة العظمى تدل أغلبية قيمه على وجود أيضا علاقة التكامل المتزامن فمنه نقبل الفرضية البديلة.

3.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM: بما أن شروط تقدير نموذج تصحيح الخطأ هي أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وهذا ما تم إثباته عند اخذ الفرق الأول، وان يكون هناك تكامل متزامن وهذا ما أثبته اختبار Johanson Fisher فانه يمكننا دراسة العلاقة السببية طويلة الأجل بين متغيرات

الدراسة حيث سيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وهذا للتأكد من أن المتغيرات المستقلة (CC, RL, RQ) تكون لها علاقة السببية طويلة الأجل مع المتغير التابع والممثل بإجمال الناتج المحلي (GDP) .

- ✓ H0: لا يوجد علاقة سببية طويلة الأجل؛
- ✓ H1: يوجد علاقة سببية طويلة الأجل.

$$GDP= -6.42+ 9.64CC(-1)+ 1.94RQ(-1)+8.27(-1)$$

يظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة (0.084266–) كما أن الاحتمال المرافق لإحصائية (Tstat) لهذا الأخير تساوي 0.0086 وبالتالي هي أقل من المعنوية الإحصائية 0.05 إذن هذا ما يؤكد لنا على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع إجمالي الناتج المحلي (GDP) مع المتغيرات المستقلة (CC, RQ, RL)، حيث أن التوازن الطويل الأجل سيعود بأخذ 8.42% من التعديل سنويا. (انظر الملحق رقم 02). كما نلاحظ أن المتغير التابع قد جمعته علاقة طردية مع جميع المتغيرات المستقلة وهذا ما يدل على أنه كل ما كانت هناك سلطة عامة قوية وفعالة ستعمل على الحد من المكاسب الشخصية على حساب النفع العام، كما ستعمل على محاربة الفساد والبيروقراطية من خلال صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح جد صارمة على الأفراد والمنظمات التي تخرق القوانين، مما سيخلق لنا جو يسوده ثقة المتعاملين الاقتصاديين في الدولة وهذا ما سينعكس الأمر إيجابا على النمو الاقتصادي.

4.3. **دراسة العلاقة قصيرة الأجل** Wald test: بعد ما تبين لنا وجود علاقة طويلة الأجل من خلال ظهور معامل تصحيح الخطأ سالب سنمر إذن مباشرة بدراسة وجود علاقة قصيرة الأجل عن طريق اختبار Wald test.

- ✓ H0: لا يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل.
- ✓ H1: يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل؛

الجدول رقم (03): يوضح اختبار Wald للعلاقة السببية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة

الاختبار	prob	التعليق
WALD	0.9798	H0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 03.

من خلال الجدول يتضح لنا غياب العلاقة السببية بالفترة قصيرة الأجل لأن قيمة الاحتمال أي Prob أكبر من المعنوية 5 % لهذا نقبل الفرضية العدمية. أي أنه المتغيرات المستقلة بهذه الدراسة لا تسبب في المتغير التابع بالمدى القصير إنما فقط بالمدى الطويل.

4. الخاتمة:

1.4 النتائج:

تعتبر الحوكمة وسيلة تساعد المؤسسات على كسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح ذات العلاقة مع المؤسسة، وذلك من خلال اجتذاب رأس المال الأجنبي وتعزيز الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية في الأجل الطويل. وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة ونوع العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) للفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2017 وهذا باستخدام Panel- VECM، وأسفرت عن الدراسة على أنه المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة المدروسة في هذه الورقة البحثية) لا تسبب في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) بالمدى القصير إنما فقط بالمدى الطويل، فالمتغير التابع قد جمعته علاقة طردية مع جميع المتغيرات المستقلة وهذا ما يدل على أنه عندما تكون هناك سلطة عامة قوية وفعالة ستعمل على الحد من المكاسب الشخصية على حساب النفع العام، كما ستعمل على محاربة الفساد والبيروقراطية من خلال صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح جد صارمة على الأفراد والمنظمات التي تخرق القوانين، مما سيخلق جو يسوده ثقة المتعاملين الاقتصاديين في الدولة وهذا الأمر سينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي. فقد تم التوصل إلى أن مؤشرات الحوكمة في مجملها لها تأثير على معدل نمو الناتج الداخلي الخام، حيث بينت الدراسة أن كل من دور القانون ومصداقيته وجودة التشريعات ومؤشر الفساد تساهم إيجابيا في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، فالتطبيق الجيد لمعايير الحوكمة من شأنه المساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها. حيث يعتبر إرساء مبادئ ومعايير الحوكمة اليوم مطلبا أساسيا لحكومات الدول لما توفره من مكاسب على النمو الاقتصادي المستمر من خلال كونها تساعد على ترشيد استخدام الموارد المالية وحسن استغلالها عن طريق إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله وأنواعه وممارسة الرقابة على إدارة الأموال العامة وإدارة السياسات الحكومية.

2.4. التوصيات:

على ضوء النتائج يمكننا إعطاء جملة من التوصيات هي كالآتي:

- يجب على الدول محل الدراسة الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحوكمة الجيدة والعمل على نشر هذه الثقافة داخل اقتصادياتها؛
- القيام بإصلاحات مؤسساتية عميقة تشمل المؤسسات الاقتصادية والسياسية بهدف القضاء على الفساد من جذوره، وإنشاء مؤسسات الحوكمة الإقتصادية المناسبة لكل دولة وتهيئة الإدارات الكفوءة لممارسة الرقابة النشطة والفاعلة على جميع القطاعات؛
- خلق البيئة الإجتماعية والمؤسساتية الداعمة لمتغيرات الحوكمة لتهيئة الأرضية والمناخ المناسب للنشاط الإقتصادي؛

5. هوامش:

[1] – Eric, Bousserelle. (2004). Dynamique économique –Croissance, crises, cycles. Gualino Editeur. Paris. P30.

[2] – إسماعيل عبد الرحمان وحزبيمحمد موسى عريقات. (1999). مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد. دار وائل.عمان. ص 373.

[3] – عبد الوهاب، الأمين. (2002). مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الحالة للنشر والتوزيع. عمان. ص371.

[4] – Maré, Nouchi. (1999). croissance - histoire économique-. Edition Hazan. Paris. P44.

[5] – Shapiro, Edward. (1995). macroeconomic analysis. Thomson learnining. P429.

[6] – محي الدين حمداني (2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط. جامعة الجزائر. الجزائر. ص08.

[7] – يوسف محمد طارق. (2009). حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق: مبادئ وممارسات حوكمة الشركات. منشورات المؤسسة العربية للتنمية الإدارية. ص04.

[8] – يحي، سعدي ولخضر. أوصيف. (2012). دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. (العدد 05). ص 184.

[9] – OCED. (2004). Principles of Corporate Governance. P05.

[10] – World Bank. (1992). Governance and Developement. P01.

[11] – وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.(2009). ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر. الجزائر، ص 14.

[12] – موسى، اللوزي. (2000). التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات.دار وائل. عمان، ص 71.

[13] – بهاشمي، جهيزة والعربي، غريسي. (2019). دور مؤشرات الحوكمة في التأثر على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة– دراسة قياسية للفترة الممتدة مابين 1996–2016 الاقتصاد التركي الناشئ نموذجا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 15. (العدد21). ص04–05.

[14] – World Bank.(2003). Better Governance for Development in the Middle East and North Africa. Washington.

[15] - Yahaoui, A. (2012). La bonne gouvernance est-elle un déterminant de croissance?. Revue Européenne du Droit Social. P14.

[16] – بسام، عبد الله البسام. (2004). الحوكمة الرشيدة: المملكة السعودية حالة دراسية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. ص11.

6. المراجع:

– **مراجع باللغة العربية:**

- إسماعيل، عبد الرحمان وحزبي، محمد موسى عريقات. (1999). مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد. دار وائل.عمان.
- عبد الوهاب، الأمين. (2002). مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الحالة للنشر والتوزيع. عمان.
- موسى، اللوزي. (2000). التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات.دار وائل. عمان.
- بسام، عبد الله البسام. (2004). الحوكمة الرشيدة: المملكة السعودية حالة دراسية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.
- بهاشمي، جهيزة والعربي، غريسي. (2019). دور مؤشرات الحوكمة في التأثر على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة– دراسة قياسية للفترة الممتدة مابين 1996–2016 الاقتصاد التركي الناشئ نموذجا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 15. (العدد21).
- يحي، سعدي ولخضر. أوصيف. (2012). دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. (العدد 05).
- يوسف، محمد طارق. (2009). حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق: مبادئ وممارسات حوكمة الشركات. منشورات المؤسسة العربية للتنمية الإدارية.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.(2009). ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر. الجزائر.

•محي الدين حمداني (2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط. جامعة الجزائر. الجزائر.

- **مراجع باللغة الأجنبية:**

Eric, Bousserelle. (2004). Dynamique économique –Croissance, crises, cycles. Gualino Editeur. Paris.

Maré, Nouchi. (1999). croissance - histoire économique-. Edition Hazan. Paris.

Shapiro, Edward. (1995). macroeconomic analysis. Thomson learnining.

Yahaoui, A. (2012). La bonne gouvernance est-elle un déterminant de croissance?. Revue Européenne du Droit Social.

World Bank.(2003). Better Governance for Development in the Middle East and North Africa. Washington.

OCED. (2004). Principles of Corporate Governance.

World Bank. (1992). Governance and Developement.

7. الملاحق:

الملحق رقم (01): اختبار Johanson Fisher

Johansen Fisher Panel Cointegration Test
Series: GDP CC RL RQ
Date: 05/30/20 Time: 18:38
Sample: 2000 2017
Included observations: 54
Trend assumption: Linear deterministic trend
Lags interval (in first differences): 1 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace and Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.
None	25.21	0.0000	11.96	0.0176
At most 1	16.23	0.0027	8.648	0.0705
At most 2	11.39	0.0225	5.001	0.2872
At most 3	16.94	0.0020	16.94	0.0020

* Probabilities are computed using asymptotic Chi-square distribution.

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من برنامج Eviews

الملحق رقم (02): تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 05/30/20 Time: 18:56
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 45 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
GDP(-1)	1.000000
CC(-1)	9.64E+11 (3.6E+11) [2.66409]
RQ(-1)	1.94E+11 (2.7E+11) [0.71165]
RL(-1)	8.27E+10 (1.6E+11) [0.52497]
C	-6.42E+11

Error Correction:	D(GDP)	D(CC)	D(RQ)	D(RL)
CointEq1	-0.084266 (0.03162) [-2.66483]	-1.88E-13 (1.1E-13) [-1.68788]	8.12E-14 (1.3E-13) [0.64181]	-1.82E-13 (8.9E-14) [-2.03760]

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من برنامج Eviews

الملحق رقم (03): تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

Wald Test:
System: {%system}

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	0.040720	2	0.9798

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من برنامج Eviews